دور منظمات المجتمع المدني في دعم سياسات ترشيد الاستهلاك الأسري – دراسة على بعض الجمعيات الأهلية بمدينة القاهرة

ميرفت إمبابي عبد الغني[١]– هدى عبد المؤمن السيد[٢]– نهلة صلاح علي[٣]
١) طالبة دراسات عليا، كلية الداسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس ٢) كلية التربية، جامعة عين شمس ٣) كلية الداسات العليا والبحوث البيئية، جامعة عين شمس

المستخلص

هدف البحث إلى التعرف على دور مؤسسات المجتمع المدني في دعم سياسات ترشيد الاستهلاك الاسري، والكشف عن أهم المعوقات التي تحد من دور تلك المؤسسات فى تأدية رسالتها، وقد إعتمد الباحثون على المنهج الوصفى ودراسة الحالة وكذلك المقابلة المتعمقة لعينة قوامها (٢٥) جمعية من الجمعيات الاهلية التابعة لوزارة التضامن الاجتماعى بمحافظة القاهرة، وقد توصلت النتائج إلى وجود خلل واضح في فهم سياسات ترشيد الاستهلاك، وعدم إهتمام الجمعيات بقضية ترشيد الاستهلاك من منطلق أنها تحتاج إلى عناية مؤسسات الدولة الكبرى، كما إتضح وجود ضعف كبير فى الإنتاج المطلوب من الجمعيات الاهلية لدعم سياسات ترشيد الاستهلاك الاسرى، حيث تبين أن هناك إهداراً واضحاً وتبديداً لكثير من موارد الجمعيات، وذلك للعمل العشوائي الغير قائم على أسس علمية وثقافية في استعمال وتوزيع هذه الموارد ووضعها في غير محلها.

كما أشارت النتائج الى وجود فجوة كبيرة بين توجهات وسياسات الدولة نحو التطوير واستغلال الموارد وبين عمل كثير من الجمعيات الأهلية التي تعمل في اتجاهات معاكسة، إضافة الى عدم الاهتمام بمؤهلات السادة أعضاء الجمعيات مما إنعكس على فهم المسئولين للقضية ومحاولاتهم لايجاد الحل.

وأوصى البحث بضرورة تشديد الرقابة المالية والادراية على الجمعيات الاهلية لضمان وصول المساعدات لمستحقيها بعد بحث حالاتهم والتاكد من إحتياجهم الفعلى، وإعادة النظر في قانون الجمعيات الأهلية فيما يخص اشتراط المؤهلات في عضوية الأعضاء، وأن يكون شرط الالتحاق بعضوية مجلس إدارة الجمعيات الأهلية من حاملي المؤهلات العليا، وكذلك

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الاهتمام بتدريب العاملين بالجمعيات الاهلية ورفع كفاءتهم وتحسين مهاراتهم فى مجالات التنمية المختلفة. فضلاً عن ضرورة التنسيق بين منظمات المجتمع والوزارات المختلفة لوضع برامج لزيادة المشاركة الشعبية، والتوسع فى مساهمات رجال الاعمال والقادرين فى المشروعات التى تقدمها للجمعيات.

مقدمة البحث

منذ وقت طويل بدأت صناعة التسويق والاستهلاك تحتل الحيز الأكبر من عالم التجارة والبيع، وأخذت في الوقت الحالي صيغة علمية تعتمد على الأبحاث والدراسات التي تبحث في القوة الشرائية وتوجهات المستهلك نحو السلع الضرورية، وكل ذلك يتم من خلال الاعلانات والدعاية التي تتوجه إلى المستهلك بقوة الصوت والصورة والقدرة على الاقناع من خلال وسائل الاعلام المختلفة.

وقد دعت الأديان جميعها إلى ترشيد الاستهلاك والاقتصاد فى كل شيىء، وذلكبقوله تعالى "يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلا تُسْرِفُوا إِنَّهُ لا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ". (الأعراف: ٣١)

مع تطور حياة الإنسان ظهرت الحاجة إلى اكتشاف أهمية الموارد الطبيعية التي وهبت له ليستخدمها في إشباع حاجاته الضرورية، وكلما تقدم الإنسان كلما ازداد ظهور مشاكل، فمن استعمال الإنسان للموارد الطبيعية في شكلها الخام الأولى إلى مرحلة تحويل الموارد إلى شكل قابل للاستعمال وخاصة في المجال الصناعي، ازداد ضغطه على البيئة بزيادة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها من تنمية اقتصادية وإنتاج واستهلاك، دون أن يأخذ العامل البيئي في الحسبان، وكنتيجة لذلك تفاقمت المشاكل البيئية لتشغل كل المواضيع الوطنية والدولية، ولعل أكثر البلدان تتضررًا من المشكلات البيئية هي الدول النامية التي ليست لها القدرات

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

والإمكانيات الكافية لمعالجة الانعكاسات السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية(أحمد محمد موسى، ٢٠٠٧)

واليوم ما أحوجنا إلى ترشيد الانفاق والاستهلاك للحد من تلك المشكلات التى تؤتى ثمارها فى شكل الفوضى فى الإهدار والإسراف غير المبرر، وتوفيرًا للنفقات وحفاظًا على الأصول وتقليل الشكوى من قلة الدخل.

ولعل ترشيد الاستهلاك هو توجيه الفرد لكيفية عدم الإسراف من خلال خطط واعية، يعرف بها الفرد الطريق السليم والصحيح للاستخدام الأمثل، وتأتي أهمية ترشيد الاستهلاك للموارد في سبيل تحقيق التنمية المستدامة التي تستهدف الحفاظ على حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية معًا.

ولذلك فإن العديد من الجمعيات والمنظمات التى تسعى الى رفع الوعي البيئي والمسؤولية لدي الفرد، ولعل الامر يتطلب تعديل افراد المجتمع لسلوكهم بما يحقق التفاعل بشكل سليم مع الموارد البيئية المختلفة والمساهمة بطريقة إيجابية وفعالة لضمان العيش في بيئة سليمة.

ولذلك لابد من تكاتف جهود كافة منظمات المجتمع المدنى فى رفع الوعى بالثقافة البيئية وزرعها في مختلف الفئات الاجتماعية، بهدف تعديل السلوك البيئىبما يُمكن الفرد من إدراك المخاطر البيئية والمشاركة في حلها، الأمر الذى يمكن ان ينعكس على استهلاك الفرد للموارد البيئية (Aljunid S., 1995)

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

مشكلة البحث

إن الحق في حرية التجمع والتنظيم من الحقوق الأساسية للفرد في أي مجتمع، وهو ما أكدت عليه كافة المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، فكل شخص له الحق في تكوين جمعيات أو الاشتراك فيها بشرط أن تكون سلمية، ومن هنا ينبغى على الدولة توفير المناخ اللازم الذي يكفل هذا الحق لجميع أفرادها.

وهنا يبرز دور المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التطوعية التي تعمل في المجال العام والتي تسمى (منظمات المجتمع المدني) في ظل تفعيل هذه الحق والتى تمثل حلقة الوصل بين الأفراد والدولة.

ولعل وجود مؤسسات وسيطة من الظواهر القديمة التي وجدت منذ نشأة المجتمعات البشرية، والتى تم تناولها بصورها المختلفة في العديد من الدراسات على سبيل المثال لا الحصر دراسة نجوان حسن (٢٠١٦)، واسراء جبريل (٢٠١٦)، ومحمود إبراهيم (٢٠١٧)، وراندا يوسف ومصطفى حمدى (٢٠١٩) وغيرهم من الدراسات التى كشفت عن الجمعيات الاهلية كأحد منظمات المجتمع المدنى التى تلعب دوراً هاماً فى مواجهة الفقر، من خلال تقديم المساعدات والخدمات المناسبة واللازمة لرعاية الفئات الأكثر إحتياجاً.

ولقد أخذت هذه المؤسسات صور عدة عوامل أبرزها القيود التي تفرضها البيئة السياسية عليها، والإطار القانوني التي تعمل من خلاله تلك المنظمات، والأدوار والأنشطة التي تمارسها تلك المنظمات داخل إطار الدولة لتحقيق التنمية والاستدامة فى الموارد.

وفى ذلك تشير بعض الدراسات مثل دراسة عباس سبتى (٢٠١٢)، نجوى الشايب (٢٠١٦)، وياسر عيد (٢٠١٨)، ونهلة صلاح (٢٠١٩) الى أن هناك مجموعة من الصعوبات والمعوقات التي تواجه تلك المنظمات فى دعم برامج ترشيد الاستهلاك باعتباره من الابعاد الاساسية للتنمية المستدامة، بالاضافة الى المتغيرات البيئية والنفسية المرتبطة بسلوك

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

ترشيد الاستهلاك الاسرى، والتي تحول دون حصول الفقراء على خدمات الرعاية الاجتماعية التي يحتاجون إليها.

وفي ضوء ما سبق يحاول البحث الحالى الإجابة على التساؤل الرئيسى الآتى: ما دور منظمات المجتمع المدني في دعم سياسات ترشيد الاستهلاك الأسري؟

أسئلة البحث

١. ما الدور الحقيقي لمنظمات المجتمع المدني والمتمثلة فى الجمعيات الأهلية؟
٢. ما مفهوم دعم سياسات ترشيد الاستهلاك الأسري؟
٣. ما المعوقات التى تواجه منظمات المجتمع المدني في تنفيذ ودعم سياسات ترشيد الاستهلاك الأسري؟

هدف البحث

هدف البحث الحالى إلى:

١- الكشف عن دور منظمات المجتمع المدني في دعم سياسات ترشيد الاستهلاك الأسري.
٢- بحث المقومات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تحقيق ترشيد الاستهلاك.
٣- نشر الوعى بأهمية ترشيد الاستهلاك الاسرى كمطلب هام ضمن رؤية مصر ٢٠٣٠ لتحقيق التنمية المستدامة.

أهمية البحث

الأهمية النظرية: تكمن أهمية الدراسة من الناحية النظرية في:

١. التعرف على دور الجمعيات الاهلية بوصفها من منظمات المجتمع المدنى الهامة فى دعم سياسات ترشيد الاستهلاك الأسرى.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

٢. التعرف عن واقع السياسات المتبعة من قبل منظمات المجتمع المدنى فى ترشيد الاستهلاك على مستوى الأسرة والمجتمع.
٣. التعرف على أبعاد عملية ترشيد الاستهلاك الاسرى من أجل الحفاظ على الموارد ولتخفيف العبء عن الدولة بما يحقق التنمية المستدامة.
٤. بالإطلاع على الدراسات والبحوث السابقة التى أجريت فى مجال ترشيد الاستهلاك، يتضح انه لم توجد دراسات سابقة – فى حدود علم الباحثة – جمعت بين منظمات المجتمع المدنى ودعم سياسات ترشيد الاستهلاك.

الأهمية التطبيقية: تكمن أهمية الدراسة من الناحية التطبيقية في:

١. لفت أنظار المسئولين الى السياسات المتبعة فى منظمات المجتمع المدنى وعلى رأسها الجمعيات الاهلية، ومن ثم تفعيل إجراءات المتابعة والرقابة على هذه الجهات.
٢. توجيه الجمعيات الاهلية الى رفع الوعى الاسرى بعملية ترشيد الاستهلاك وتقنين عملية الدعم للاسر الاكثر إحتياجاً.
٣. وضع أليات تنفيذية للتحقق من أحقية الاسر فى الحصول على الدعم تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة وللحفاظ على حقوق الاجيال القادمة.
٤. إمكانية إستفادة الجهات المعنية برعاية الاسر الاكثر احتياجا من نتائج هذا البحث فى وضع برامج متنوعة تشمل فئات المجتمع فى البيئات المتباينة وتوفير سبل الرعاية من كافة الجوانب بما يحقق النمو والازدهار للمجتمع أولاً والبيئة ثانياً.

مفاهيم البحث

منظمات المجتمع المدني Civil society organizations: تُعرف مُنظمات المجتمع المدني بأنّها "هيكل تنظيمي يعمل أعضائه بديمقراطيّة لتحقيق المصلحة بين السُلطات العامّة

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

والمُواطنين، إذ تكون جميع أنشطتها تطوعيّة، يمارسها الأعضاء بهدف تحقيق المصالح والقيم المشتركة بين الدولة ومواطنيها، وحيث أن جميع أنشطتها تطوعيّة فهي تُعدُّ منظمات غير حكوميّة وغير ربحيّة؛ أعضاؤها مكونين من مجموعة من الأفراد المُنفصلين عن الدولة وسوق العمل، والمُهتمين بالمجال الاجتماعي". (رشا الصوالحة، ٢٠٢١)

ترشيد الاستهلاك الأسري Rationalization of household consumption:

يُعرف ترشيد الاستهلاك الاسرى بأنه "حصول كل فرد فى المجتمع على احتياجاته المثلى من السلع والخدمات دون زيادة أو نقصان كل وفقا لجنسه وعمره ونوع العمل الذى يؤديه، على ان يكون ذلك فى حدود الموارد المتاحة". (آمال عبد الرحيم، ٢٠١٢)

دراسات سابقة

دراسات تناولت منظمات المجتمع المدني:

١- **دراسة نجوان حسن عبده (٢٠١٦): هدفت الى** تحديد الصعوبات التي تواجه برامج دعم سياسات ترشيد الاستهلاك الأسري ووضع تصور مقترح لتعديل سياسات الرعاية الاجتماعية الموجهة للفقراء في مصر.

وتوصلت إلى أن مستوي خدمات الرعاية الاجتماعية المقدمة للفقراء في مصر منخفض، كما ان هناك مجموعة من الصعوبات التي تحول دون حصول الفقراء على خدمات الرعاية الاجتماعية التي يحتاجون إليها.

وتنفق هذة الدراسة مع البحث الحالى في تناولهما توفير الحماية الاجتماعية للفئات الأولي بالرعاية، بينما تختلف معها في تناولها برنامج "كرامه" كأحد أهم البرامج المقدمة والموجهة للفئات الأولي بالرعاية (المسنين).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

٢- **دراسة اسراء جبريل رشاد (٢٠١٦): هدفت الى** الكشف عن دور المجتمع المدني في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠م.

ومع تطور حياة الإنسان ظهرت الحاجة إلى اكتشاف أهمية الموارد الطبيعية التي وهبت له ليستخدمها في إشباع حاجاته الضرورية، كما أن علاقة الإنسان مع البيئة تطورت بشكل كبير وسريع نتيجة التعامل المباشر معها، فكلما تقدم الانسان كلما زاد ظهور المشاكل، فمن استعمال الإنسان للموارد الطبيعية في شكلها الخام الأولى إلى مرحلة تحويل الموارد إلى شكل قابل للاستعمال وخاصة في المجال الصناعي، زاد ضغطه على البيئة المحيطة بزيادة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها من تنمية اقتصادية وإنتاج واستهلاك، دون أن يأخذ العامل البيئي في الحسبان، وكنتيجة لذلك تفاقمت المشاكل البيئية لتشغل كل المواضيع الوطنية والدولية، ولعل أكثر البلدان تضررًا من المشكلات البيئية هي الدول النامية التي ليست لها القدرات والإمكانات الكافية لا على صعيد الوقاية ولا على صعيد العلاج، لمعالجة الانعكاسات السلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وتتفق هذه الدراسة مع البحث الحالى في محاولة الكشف عن دور منظمات المجتمع المدني، ولكنها ركزت بشكل تنظيري أكثر وذلك عكس البحث الحالى الذى إهتم بشكل أعم بأهمية الدور الذى تقوم به منظمات المجتمع المدنى وخاصة الجمعيات الاهلية فى دعم سياسات ترشيد الاستهلاك الأسري.

٣- **دراسة محمود إبراهيم ملحم (٢٠١٧): وقد هدفت الى** الكشف عن دور منظمات المجتمع المدنى وأهدافها والمعوقات التي تواجهها في تدعيم مفهوم التنمية الشاملة.

وقد توصلت إلى ضعف المشاركة النسوية في العمل التطوعي، ما يعني تعطل نسبة كبيرة من المجتمع في المشاركة فيما يصبو إليه هذا المجتمع، ويعني إنجاز أقل (كماً، ونوعًا) وخلص البحث إلى عدد من التوصيات، أهمها:

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

أ- ضرورة إعادة النظر في القوانين والتشريعات، لضمان دعم وحماية منظمات المجتمع المدني، وتبني الإجراءات والأنظمة الداعمة لهذه المنظمات، بما يضمن توفير التسهيلات المناسبة، والقضاء على المعوقات التي تحول دون تطوير منظمات المجتمع المدني القائمة، أو تعرقل إنشاء الجيد منها.

ب- ضرورة وجود قيادات وإدارات متخصصة داخل منظمات المجتمع المدني تتولى تخطيط وتنفيذ البرامج والتنسيق بين الجهات ذات العلاقة، وتبادل الخبرات والتجارب العملية فيما بينها، وتحديد نقاط القوة والضعف لتطبيق أفضل الأساليب في مجال عمل منظمات المجتمع المدني، من خلال إسهام الحكومات في تدريب وتأهيل قيادات هذه المنظمات وموظفيها، ما يساعد في تنفيذ الخطط والأهداف الرامية إلى تدعيم التنمية الشاملة؛ وأيضا، العمل على زيادة استقلالية القرار الإداري والمالي، من خلال تفعيل مبادئ الحوكمة الموسمية، لتوجيه عمل منظمات المجتمع المدني انطلاقًا من رسالاتها وبرامجها، وليس حسب أهواء رؤسائها ومسيري أعمالها.

ج- السعي الحقيقي لإحداث تعاون جاد، وشراكة فاعلية بين منظمات المجتمع المدني والحكومة من جهة، وبين هذه المنظمات مع بعضها البعض، ما يركز الجهود، ويحد من تشابه المشاريع التنموية وتكرارها، وتمركزها في منطقة جغرافية دون غيرها، والعمل على توثيق العلاقة بين منظمات المجتمع المدني والمجتمع المحلي، ووضع الأسس السليمة لبناء الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والحكومة، ما يسهل على هذه المنظمات القيام بدورها في ظل احترام الاستقلالية المؤسسية، وأن تكون خطط منظمات المجتمع المدني متوافقة مع الخطط الوطنية للتنمية، ومكملة لها، وأن ترتبط هذه الخطط بجداول زمنية معلنة لتنفيذها.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

د- تذليل الصعاب التي تحول دون المشاركة النسوية في العمل التطوعي، من خلال التثقيف والتوعية المجتمعية بأهمية مشاركة المرأة في الأعمال المجتمعية، ومنظمات المجتمع المدني والإعلام، والمنابر، والمدارس، والجامعات (ومن خلال الفرص المتكافئة في التوظيف لكلا الجنسين.

٤- **دراسة راندا يوسف ومصطفى حمدى (٢٠١٩): هدفت الى** الكشف عن دور منظمات المجتمع المدنى فى التنمية الريفية بمحافظة اسيوط، والتى تمثلت في مجموعة من جمعيات تنمية المجتمع النشطة لما لها من دور مهم في التنمية، وذلك للتعرف على دور تلك الجمعيات فى جميع المجالات والتعرف على المشاكل والتحديات التى تواجهها من وجهة نظر اعضائها والمستفدين منها، وكذلك المقترحات التى يمكن من خلالها تفعيل دورها

وكان من أهم النتائج التى ذكرها الاعضاء ان الجمعيات تقدم خدمات متعددة في العديد من المجالات منها المجال التعليمى، والمجال البيئى، ومجالات المرأة الريفية والشباب، والمجال الصحى، الاهتمام بالمشكلة السكانية ، الصرف الصحى، ترشيد الاستهلاك، وكذلك تقدم خدمات اجتماعية وثقافية عديدة .

كما افادوا بان هناك العديد من المعوقات تعيق عمل تلك الجمعيات في حين ان النتائج التى أمكن التوصل اليها من المجموعات البؤرية التى عقدت مع المستفيدين ان هناك بعض الخدمات تقدمها الجمعية بفاعلية منها الخدمات التى تقدمها الجمعيات للشباب الريفى، والمرأة الريفية، وكذلك الصرف الصحى، وان هناك قصور في بعض الانشطة الخاصة ببعض الخدمات التى تقدمها تلك الجمعيات منها المجال التعليمى، المجال الصحى، الاهتمام بالمشكلة السكانية، المجال البيئى، ترشيد الاستهلاك.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

ثانياً: دراسات تناولت ترشيد الاستهلاك الاسرى وعلاقته ببعض المتغيرات:

١- **دراسة عباس سبتي (٢٠١٢): هدفت الى** دراسة إدمان عادة الاستهلاك والإسراف في مجتمعاتنا، وبحث إمكانية تغيير سلوك الإنسان، وخاصة سلوك الاستهلاك حسب رغبة أصحاب الشركات التسويقية بعد إجراء الدراسات على حاجات ورغبات المستهلكين، خاصة صغار السن الذين لهم رغبات يحققها لهم الكبار.

وقد توصلت إلى أن ارتفاع دخل الفرد لا يعني زيادة لاستهلاكه للغذاء، حيث إتضح أن الفقير يستهلك ويكون مدمنًا كالغني في استهلاك بعض السلع لدرجة الإدمان؛ حيث اختلفت طبيعة الاستعمار في استنزاف ثروات الشعوب الضعيفة بأن جعل الاستعمار من الشعوب شعوبًا مستهلكة، كي يروج الاستعمار سلعه وعلى الرغم من وجود ثروات طبيعية، أو مواد خام في هذه الدول المستهلكة، فإن شعوبها لا تستطيع تصنيعها فيأتي دور المستعمر لينهب هذه الثروات ويصنعها ويبيعها لهذه الدول مرة أخرى، وكل ذلك من أجل جعل هذه الدول غير منتجة ولا مصنعة للتقنية.

٢- **دراسة نجوى الشايب (٢٠١٦): هدفت إلى** الكشف عن العوامل التي أسهمت في تشكيل الثقافة الاستهلاكية في المجتمع، وكذلك رصد أهم مظاهر الاستهلاك الترفيهي ودلالته الرمزية، وتمت اجراءات الدراسة فى قرية منشأة ابن العاص بمحافظة الشرقية.

وقد توصلت الى وجود عوامل بنائية اقتصادية واجتماعية وثقافية؛ ساهمت في تشكيل ثقافة الاستهلاك عامة، حيث لم تعد القرية بمعزل عن العالم الخارجي نتيجة تعاظم دور وسائل الإعلام في ذلك، خاصة التلفاز وشبكة الأنترنت والإعلانات والتي تبث عبر وسائل مختلفة، أدى هذا كله إلى تعريف الافراد بالسلع والمنتجات والجديد في عالم الأجهزة الكهربائية؛ والتكنولوجية وغيرها، وطرق الحصول عليها، وإلى جانب الدور الذي لعبته وسائل النقل والمواصلات في ربط القرية بالقرى الأخرى والمدن، الأمر الذي ولد صورًا من الاحتكاك

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

الثقافي خاصة مع سكان الحضر، وكذلك انتشر في القرية العديد من المحلات التجارية التي تبيع سلعًا ومنتجات غذائية مصنعة، وغير مصنعة، والأجهزة المنزلية والكهربائية، ومستلزمات الاتصالات؛ مثل: المحمول واللاب توب والدش، وفي مجال التقليد والمحاكاة والرغبة في الاقتناء وإثبات الذات الطبقية، أومحاكاتها تتولد ممارسات متعلقة بالنمط الاستهلاكى الذي يصبح بالاستمرار فيه نمط حياة ويدخل كعنصر أساسي في التكوين الثقافي.

٣- دراسة ياسر عيد شحاتة (٢٠١٨): هدفت الى التعرف علي أهم الخصائص العامة للمستهلكين في الحضر والريف، وتسليط الضوء علي أنماط الاستهلاك داخل الأسرة الريفية والحضرية، والتعرف علي العوامل المؤثرة في انتشار ثقافة الاستهلاك وكذا تغير أنماط استهلاك الأسرة في فترة الإصلاح الاقتصادي، ومعرفة التحولات الاجتماعية وتأثير الاستهلاك علي العلاقات الاجتماعية، وإبراز المقترحات لترشيد استهلاك الأسرة الريفية والحضرية من وجهة نظر المبحوثين.

وقد أشارت نتائج الدراسة إلي أن الغالبية العظمي من أرباب الأسر الريفية والحضرية يرون أن ثقافة الاستهلاك قد تؤدي إلي المشكلات الاجتماعية، حيث أن المشكلات بين الزوجين تعد أهم المشكلات الناتجة عن انتشار ثقافة الاستهلاك في الحضر، يليها انحراف الأبناء، ثم يليها مشكلات بين الآباء والأبناء، وأخيراً تطلع الأطفال للشراء.

كما أشارت النتائج إلي أن العوامل الاقتصادية تعد من أهم العوامل المؤثرة علي السلوك الاستهلاكي للأسرة، يليها العوامل الثقافية، ثم يليها العوامل الاجتماعية، وأخيراً العوامل النفسية من العوامل المؤثرة علي السلوك الاستهلاكي للأسرة الريفية والحضرية.

٤- دراسة نهلة صلاح على (٢٠١٩): هدفت إلى الكشف عن المتغيرات البيئية والنفسية المرتبطة بسلوك ترشيد الاستهلاك لدى المرأة المصرية فى ضوء العوامل الخمسة الكبرى

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

للشخصية، وذلك من خلال عينة من مجموعتين من السيدات من مستوى اجتماعى متوسط، ومن مستوى اجتماعى منخفض.

وقد توصلت النتائج إلى وجود فروق فى ترشيد الاستهلاك بين سيدات الطبقة الوسطى وسيدات الطبقة الدنيا فيما يخص الغذاء والملبس بينما لم تتضح فروق فيما يخص المياه والطاقة، كما اشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية بين ترشيد الاستهلاك وكل من: بعض متغيرات البيئة الاجتماعية (قيمة الدخل بالنسبة لرب الاسرة وربة الاسرة)، والحالة النفسية للمرأة، والعوامل الخمسة الكبرى لدى سيدات الطبقة الوسطى دون سيدات الطبقة الدنيا.

تعقيب على الدراسات السابقة: فى ضوء العرض السابق للدراسات والبحوث التى تناولت متغيرات البحث الحالى يتضح أن برامج دعم سياسات ترشيد الاستهلاك الأسري من الخطط الهامة التى تساعد الفئات على مواجهة أزماتهم ومشكلاتهم، والتى تسعى إلى تزويد الفقراء بالمساعدات والخدمات المناسبة واللازمة لرعايتهم.

كما أكدت بعض الدراسات أن هناك مجموعة من الصعوبات التي تواجه برامج دعم سياسات ترشيد الاستهلاك الأسري والتي تحول دون حصول الفقراء في مصر على خدمات الرعاية الاجتماعية التي يحتاجون إليها، بالاضافة الى العديد من المتغيرات البيئية والنفسية المرتبطة بسلوك ترشيد الاستهلاك.

كما عرفت الدراسات بداية المجتمع المدني ثم تطرقت إلى مدى ملائمة هذا التعريف للواقع المجتمعي، كما ركزت بعض الدراسات على دور منظمات المجتمع المدني المختلفة مثل النقابات والجمعيات الأهلية والجمعيات الحقوقية وغيرها، بينما أشارت بعض الدراسات إلى أهم الإشكاليات التي تواجه تلك المنظمات من إشكالية تمويل وضعف التماسك والتكوينات الاجتماعية التقليدية.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

كما أكدت بعض الدراسات على محدودية الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في عملية ترشيد الاستهلاك الأسري، نتيجة لعدة أسباب أهمها طبيعة تلك المنظمات وطبيعة النظام الحاكم وضعف مقومات الديمقراطية.

ويتفق هذا البحث مع الدراسات السابقة في عدة محاور؛ وهى مدى أهمية برامج دعم سياسات ترشيد الاستهلاك الأسري، ودور المنظمات الحكومية في مواجهة الفقر والجهل بترشيد الاستهلاك، كما اتفقت مع بعض الدراسات على أهمية دراسة المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في طرح برامج لترشيد الاستهلاك الأسري، كما تتفق بعض الدراسات على توفير الحماية الديمقراطية لمنظمات المجتمع المدني لممارسة العمل الاجتماعي دون ضغوط عليه.

بينما يختلف هذا البحث مع الدراسات السابقة في تناوله للبرامج المطروحة من قِبل منظمات المجتمع المدني ودورها في تحسين نوعية الفئات الأولى بالرعاية.

الإطار النظرى للبحث

أولاً: منظمات المجتمع المدنى Civil society organizations: يُعد مفهوم المجتمع المدني واحداً من المفاهيم الهامة في العلوم الإنسانية، والذي نشأ وتطور مع تطور علم السياسة، وتم تناوله من جانب العديد من المفكرين.

وظل هذا المفهوم محور نقاش على مر العصور بداية منذ عصر الحضارة اليونانية في كتاب افلاطون وغيره، من المفكرين وصولاً إلى العصور الحديثة، وقد صاحب ذلك وجود عدد من الأطروحات الهامة التي قدمت تعريفات مختلفة للمفهوم تتماشى مع طبيعة العصر الذي نشأت فيه (أمانى قنديل، ٢٠٠٨)

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

فقد عُرف بأنه "جملة من المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تعمل في ميادينها المختلفة، في استقلال نسبي عن سلطة الدولة، لأغراض متعددة منها السياسية المتمثلة في صنع القرار على المستوى الوطني، مثال ذلك: الأحزاب السياسية، ومنها: غايات نقابية كالدفاع عن المصالح الاقتصادية لأعضاء النقابة، ومنها: أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين التي تهدف إلى نشر الوعي".

وفى تعريف آخر يوصف بأنه كل المؤسسات التي تتيح للأفراد التمكين من الخيارات والمنافع العاجلة، دون تدخل أو توسط من الحكومة، وهو الميدان أو الحيز الذي يتكون من فعالية أناس يتمتعون بحرية، ويمارسون هذه الحرية في إطار القانون والقواعد العامة.

فى ضوء ما سبق تعرف منظمات المجتمع المدنى بأنها "المؤسسات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، لتحقق مصالح أفرادها والتى تتمثل فى الجمعيات الأهلية التي تتيح للأفراد التمكين من الخيارات والمنافع العاجلة، دون تدخل أو توسط من الحكومة في إطار القانون والقواعد العامة".

- **مكونات المجتمع المدني:** يدخل في دائرة مؤسسات المجتمع المدني طبقًا لهذا التعريف أي كيان مجتمعي منظم، يقوم على العضوية المنتظمة تبعًا للغرض العام، أو المهنة، أو العمل التطوعي، ولا تستند فيه العضوية على عوامل الوراثة، وروابط الدم، والولاءات الأولية، مثل: الأسرة، والعشيرة، والطائفة، والقبيلة.

وبالتالي فإن أهم مكونات المجتمع المدني هي:

١. النقابات المهنية والعمالية.
٢. الحركات الاجتماعية.
٣. الجمعيات التعاونية.
٤. الجمعيات الأهلية.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

٥. نوادي هيئات التدريس بالجامعات.
٦. النوادي الرياضية والاجتماعية.
٧. مراكز الشباب والاتحادات الطلابية.
٨. الغرف التجارية والصناعية وجماعات رجال الأعمال.
٩. الصحافة الحرة وأجهزة الإعلام والنشر.
١٠. مراكز البحوث والدراسات والجمعيات الثقافية.

وهناك من يضيف الى هذه المنظمات هيئات تقليدية كالطرق الصوفية والأوقاف التي كانت بمثابة أساس المجتمع المدني في المجتمعات العربية منذ مئات السنين قبل ظهور المنظمات الحديثة.

فى ضوء ما سبق يركز البحث الحالى على الجمعيات الأهلية بوصفها من المنظمات الهامة فى المجتمع المدنى، وفيما يلى نبذة عن نشأة الجمعيات الأهلية ودورها في العمل الخيري والتنموي:

الجمعيات الأهلية هي تلك المؤسسات ذات الوظائف المتعددة والأهداف الثقافية والاجتماعية المتنوعة، والتي قد تكون قومية أو محلية، كما تساهم بشكل متميز في مجال الخدمات الاجتماعية، وتعتمد بدرجة كبيرة على المتطوعين في وضع سياستها وتنفيذ برامجها، وغالبًا ما تعتمد في تمويلها على هبات المتطوعين.

وتعتبر الجمعيات الأهلية من أهم المنظمات التي تهدف إلى تحقيق مستوى معيشي أفضل لسكان المجتمعات، بما تقدمه من برامج الرعاية الاجتماعية والتنمية الشاملة، فهي الأكثر إحساسًا باحتياجات الأفراد والمجتمعات.

حيث يُعد النشاط الأهلي تعبيرًا ايجابيًا واضحًا عن إنسانية المواطن، وتصويرًا حقيقيًا للتضامن والتكافل الاجتماعي، وتوفيرًا لعوامل الأمن والطمأنينة والاستقرار، وتدعيمًا للعلاقات

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

الإنسانية السليمة المتمثلة في الحرية والديمقراطية، ولكن هذا لا يعني أن هذه الجمعيات تعتبر بديلاً عن واجبات أو وظائف الدولة الأساسية وإنما تزيد من فاعلية ما تقوم به الحكومة.

وترتكز جهود الجمعيات الأهلية في مصر على محور أساسي؛ هو: تعبئة جهود الأفراد والجماعات لإحداث التنمية في المجتمع لصالح هؤلاء الأفراد والجماعات، وحل مشكلاتهم والإسهام في مؤازرة جهود الدولة في تلبية الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع من كفالات ومساعدات عينية ومادية للمحتاجين والمنكوبين فضلاً عن التعاون الكبير في الخدمة المجتمعية.

وتواجه الجمعيات الأهلية بعض التحديات، والتي يتعلق البعض منها بالعلاقة بين الجمعيات والإطار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ويتعلق البعض الآخر بإدارة الجمعيات ذاتها، ومدى استقلالها وممارستها الديمقراطية، وهذه القضايا هي قضية التوتر بين الحكومة والجمعيات، قضية التمويل، قضية البناء الإداري للجمعيات، وقضية المتطوعين. (هويدا عدلى، ٢٠٢٠)

ثانياً: ترشيد الاستهلاك الأسري Rationalization of household consumption: يُعرف ترشيد الاستهلاك بأنه الاستخدام الأمثل دون إهدار وفقًا للاحتياجات الغذائية، واستغلالها لخفض الأعباء الاقتصادية على الأفراد والأسر والمجتمعات، ولتحقيق الغذاء للجميع، ومشكلة الغذاء مشكلة أمن قومي خاصة في وقت الأزمات، فمن الأهمية بمكان السعي بمحاولات جادة للحد من الاستهلاك والاستخدام الأمثل للمواد الغذائية، لتحقيق أفضل استفادة ممكنة وعدم الإسراف في استخدامها وتقليل الفاقد منها بقدر المستطاع، وحصول كل فرد في المجتمع على الكمية اللازمة من احتياجاته الغذائية. (انجى محمد، ٢٠١٠)

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

وفى تعريف آخر يشار الى ترشيد الاستهلاك بأنه استخدام الموارد المتاحة بالشكل الأمثل، من خلال الاعتماد على تقنياتٍ وإجراءاتٍ محدّدةٍ دون إلحاق الأذى بإنتاجية الأفراد وراحتهم، حيث أن الترشيد في استهلاك هذه الموارد لا يعني منع استخدامها، بل استخدامها بكفاءةٍ عاليةٍ للحدّ من هدرها. (نادر أبو الفتوح، ٢٠١٧)

وطبقا للدليل العملى للقضايا العالمية يعنى الترشيد "الاستخدام الامثل للموارد المتاحة وعدم الاسراف فى استخدام هذه الموارد، وتقليل الفاقد منها بقدر الامكان، سواء كانت هذه الموارد مرتبطة بالطعام أو الملبس أو المسكن، أو حتى فى الصحة العامة".

فالترشيد ليس فقط فى الموارد وانما فى كل احتياجات الانسان الاجتماعية والحضارية حتى يحقق التوازن بين حاجاته وما هو متاح، فياخذ من السلع بقدر حاجته فقط دون اسراف أو تبذير. (وزارة التربية والتعليم، د.ت)

فى ضوء ما سبق يُعرف ترشيد الاستهلاك بأنه "الاستعمال الأمثل للموارد والأموال والاعتدال والتوازن في الإنفاق، والسعي لتحقيق منفعة الإنسان وعدم المبالغة، وذلك عبر إجراءات وخطط واعية توجه الفرد للطريق الأمثل؛ لتحقيق تنمية مستدامة هدفها حفظ حقوق الأفراد في الحاضر والمستقبل".

ولا يعنى ذلك أن الترشيد للتقتير أبدًا، إنما الاستعمال الراشد للأمور، أي استعمالها بشكل عقلاني، فلو امتلك الفرد مخزونًا وفيرًا من المياه المعقمة ومخزونًا كذلك من المياه العادية، فهذا لا يبرر له إطلاقًا أن يغتسل بالمياه المعقمة، لأن العقل لا يقبل إلا استعمال كل شيء لما وُجد له وفي مكانه المحدد.

- **مجالات ترشيد الاستهلاك:** إن ترشيد الاستهلاك لا يعنى أن يُمنع استخدام الموارد المتاحة بشكلٍ مطلق، إنّما يعني استِخدامها والإفادة منها بأساليب ذات فعاليةٍ أكبر لتجنّب إهدارها والحفاظ عليها من اجل الاجيال القادمة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

وفى ذلك تتعدد مجالات ترشيد الاستهلاك الاسرى والتى تتمثل فيما يلى على سبيل المثال لا الحصر:

١-ترشيد استهلاك الكهرباء: هو الاستعمال الأمثل لموارد الطاقة المتاحة عن طريق مجموعة من الممارسات والإجراءات التي تقود لتقليل استهلاك هذه الموارد مع الأخذ بعين الاعتبار راحة الناس ومقدار انتاجيَّتهم.

٢-ترشيد استهلاك الغذاء: استهلاك الغذاء يساوي استهلاك المال، فمشكلة الغذاء مشكلة أمن قومي خاصة في وقت الأزمات، فمن الأهمية السعي بمحاولات جادة للحد من الاستهلاك والاستخدام الأمثل للمواد الغذائية لتحقيق أفضل استفادة ممكنة وعدم الإسراف في استخدامها وتقليل الفاقد منها بقدر المستطاع وحصول كل فرد في المجتمع على الكمية اللازمة من احتياجاته الغذائية.

٣-ترشيد استهلاك المياه: هو الاستخدام الأمثل وعدم الاسراف فى استخدام موارد المياه المُتاحة وتعديل السلوك اليومى فى استخدامه للضروريات، حيث يترتب على نفاذ الماء الكثير من الأخطار التي تهدد التنمية الوطنية وحياة الأفراد بشكل مباشر، كما تُسبب الكثير من الأخطار البيئية، ولأجل ذلك تنبهت المجتمعات لضرورة ترشيد استهلاك الماء وعدم الإسراف في استخدامه.

ثالثًا: دور منظمات المجتمع المدني في دعم سياسات ترشيد الاستهلاك الأسري:

يُعتبر المجتمع المدني ومنظماته الأهلية غير الحكومية بأشكالها وأنواعها وأهدافها، كسلطة مجتمعية موازية؛ تراقب بعقلانية، وحكمة إنجازات وتجاوزات مؤسسات الدولة في أي محافظة، وهذه المنظمات غير الحكومية تسمح في إطارها التمكيني بانبثاق نخب شبابية جديدة صاعدة وفعالة خاصة في الدول المتحضرة والسائرة في طريق النمو والتطور.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

وتُعد إنجازات منظمات المجتمع المدني، وحجم المشاركة فيها رمزًا من رموز تقدم المجتمع وازدهارها، فالمجتمعات كلما ازدادت في التقدم والرقي، كلما ازداد انخراط مواطنيها في أعمال التطوع الخيري، كذلك فإن وجود منظمات المجتمع المدني أصبح في الوقت الحالي مطلبًا من متطلبات الحياة المعاصرة، خاصة في دعم سياسات ترشيد الاستهلاك ويتأكد هذا الدور مع كثرة متطلبات الحياة في هذا العصر، واتساع نسب الفقر في المجتمع في الوقت الحاضر، وذلك بسبب ارتفاع أسعار السلع الأساسية وغير الأساسية، مما دفعني لبحث أسباب هذه المشكلة ومحاولة إيجاد الحلول العلمية والواقعية لها، وللوصل إلى هذا الهدف كان ولابد من بحث هذه القضية من خلال مقابلة عدد من المسئولين القائمين على العمل في هذه الجمعيات الأهلية والمتمثلة في رئيس مجلس الإدارة، وسكرتير الجمعية، وأعضاء مجلس الإدارة.

وفيما يلى عرض لبعض النماذج النظرية المفسرة لمتغيرات البحث الحالى:

١- **نظرية الحاجات:** تعتبر نظرية الحاجات من النظريات الهامة فى تفسير ترشيد الاستهلاك، حيث انها تشير إلى مجموعة من العوامل التى فى مقدمتها إرتباط سلوك الفرد بدوافع معينة ترتبط بحاجاته، وهذا باعتبار أن كل سلوك انسانى ورائه دافع معين، وهذا الدافع يخلق لدى الفرد طاقة توجه سلوكه من اجل اشباع حاجاته. (حمدى على الفرماوى، ٢٠٠٨)

فالدوافع تُعد نقطة البداية فى سلوك الاستهلاك– إنطلاقاً من فكرة أن كل اسرة لها إحتياجاتها الاساسية التى تدفعها لان تسلك سلوكا معينا سعيا وراء إشباعها، وحيث أن إشباع الحاجات الاساسية للانسان فى أى مكان من الاهداف الرئيسية للتنمية المتواصلة فان الامر يتطلب إنعاش النمو لصالح الافراد الاكثر فقرا والاكثر احتياجا، بما يضمن تحسين مستوى معيشتهم وبيئاتهم لتحقيق جودة حياة افضل .

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

وفى ذلك يشير (حامد زهران، ٢٠٠٥) إلى أن الحاجة شيئ ضرورى لاستقرار الحياة نفسها، وتتوقف كثير من خصائص الشخصية على حاجات الفرد ومدى إشباع هذه الحاجات، وهو الامر الذى قد يساعد فى فهم اعمق للعوامل المرتبطة بترشيد الاستهلاك الاسرى.

ولعل هذا الامر يتطلب مشاركة تلك الفئات الأولىَ بالرعاية وتدريبهم وإمدادهم بأدوات أو وسائل للكسب بالاضافة الى القروض الحسنة وبنوك الفقراء وغيرها من وسائل التمكين المساعدة للعمل على الحياة بكرامة وانسانية. (حاتم عبد المنعم، ٢٠١٥)

وهنا يتعاظم دور الجمعيات الاهلية كواحدة من منظمات المجتمع المدنى الهامة ذات الصلة بالفئات الاكثر احتياجا والتى من خلالها يمكن ان تصل المساعدات المُعِينة لتلك الفئات تحقيقا للعدالة الاجتماعية والمساواة.

٢- نظرية الضغط البيئى والخطورة البيئة: فى ضوء هذه النظرية فان الضغوط الاجتماعية تنشأ عندما يواجه الفرد موقفا صعبا لا يستطيع التكيف معه مما يؤدى به لسلوكاً سلبياً، ففى الحالة التى تتجاوز فيها احتياجات الفرد المهمة حدود قدراته وإمكانياته، فان الامر يتحول الى نوعاً من الضغط.

فالضغوط الاجتماعية كثيرة وتتمثل فى القوى الخارجية التى تمثل عقبة او مشكلة تحول الفرد دون تحقيق اهدافه او اشباع احتياجاته، وهو الامر الذى يدفع به الى السعى لايجاد وسيلة لاشباع تلك الاحتياجات كنوعا من التكيف والتعايش مع الواقع الذى يعيش فيه.

وهنا تكمن الخطورة البيئية، ففى مجتمعتنا اليوم بل وفى كافة انحاء العالم اصبحنا نعانى من اخطار عديدة من كل الجوانب، فالانسان اصبح يخشى الماء الذى يشربه، والهواء الذى يتنفسه، والطعام الذى ياكله، الامر الذى دفع المجتمعات الى محاكاة الطبيعة والتكيف معها من خلال التكنولوجيا النظيفة من اجل تحقيق التنمية المستدامة. (حاتم عبد المنعم، ٢٠١٧)

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

وبالنظر الى موضوع البحث الحالى يتضح ان عميلة الحفاظ على الموارد الطبيعية أمراً يحتاج الى نوعاً من الوعى والادراك بالمخاطر التى قد تنتج من جراء استنفاذ الموارد والذى يعتبر من أهم معوقات التنمية المتواصلة. وهنا ينبغى على كافة منظمات المجتمع المدنى وكذا الجهات والقطاعات المختلفة بالمجتمع توجيه الانظار الى دعم سياسات ترشيد الاستهلاك الاسرى بما يضمن الاستهلاك الرشيد للموارد والحفاظ عليها من اجل الاجيال المستقبلية.

إجراءات البحث

منهج البحث: اعتمد البحث الحالى على المنهج الوصفى ودراسة الحالة لبعض منظمات المجتمع المدنى والمتمثلة فى الجمعيات الأهلية، وكذا المقابلة المتعمقة مع مديرى ومسئولى بعض الجمعيات الأهلية، لمناسبتها لموضوع البحث وهو التعرف على دور منظمات المجتمع المدنى فى دعم سياسات ترشيد الاستهلاك الاسرى.

عينة البحث: فى ضوء طبيعة البحث تم إختيار العينة بطريقة عشوائية، حيث تكونت من (٢٥) جمعية من الجمعيات الأهلية التابعة لوزارة التضامن الاجتماعى من مناطق مختلفة بمحافظة القاهرة، وقد تم الاقتصار على هذا العدد نظراً لكبر حجم المجتمع الأصلى، إضافة إلى ظروف جائحة كورونا والتى كانت أهم معوق فى عملية التطبيق والمقابلات المباشرة .

أدوات البحث: إعتمد البحث الحالى على المقابلة المتعمقة مع مديرى ومسئولى بعض الجمعيات الاهلية، والتى تضمنت مجموعة من التساؤلات على النحو التالى:

- ما دور منظمات المجتمع المدني في تنفيذ سياسات ترشيد الاستهلاك الأسري؟
- ما دور منظمات المجتمع المدني في رفع الوعي البيئي؟
- ما المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تحقيق سياسة ترشيد الاستهلاك الأسري؟

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

نتائج البحث ومناقشتها

فى ضوء المقابلات التى تمت مع مديرى ومسئولى الجمعيات الاهلية (موضوع البحث) إتضح ما يلى:

- وجود خلل واضح في فهم قضية ترشيد الاستهلاك لدرجة أن نسبة كبيرة من المسئولين لم يحرروا عنواناً لهذه القضية ولم يفهموا معناها من أول وهلة، والبعض رفضها من الأساس.
- عدم الاهتمام بقضية ترشيد الاستهلاك لدرجة أن البعض استنكر عرض القضية والبعض الآخر رآها قضية كبيرة عن التنفيذ؛ لأنها كبيرة وتحتاج إلى توعية من مؤسسات الدولة ولكي تحقق النجاح المنشود لابد أن تستمر لعقود طويلة وجهود مضنية من الدولة ومن الفرد والمجتمع.
- وجود الكثير من المعوقات التى تواجه الجمعيات الاهلية فى دعم سياسات ترشيد الاستهلاك الاسرى، ويتفق ذلك مع بعض الدراسات مثل دراسة نجوان حسن (٢٠١٦)، واسراء جبريل (٢٠١٦)، ومحمود إبراهيم (٢٠١٧)، ورااندا يوسف ومصطفى حمدى (٢٠١٩)، والتى من اهمها سطحية ثقافة كثير من المسئولين في طرح الحلول وإن كان البعض عرض بعض النقاط الجوهرية للحل، ولكن الكثير منهم عجز عن مجرد عرض حلول جوهرية واقعية يمكن تنفيذها على أرض الواقع ولو على شكل نقطة واحدة أو نقطتين، بالاضافة الى أن كثير من الجمعيات تقوم على الشكل الروتيني السائر على سياسيات قديمة جدا، وترفض تطوير سياسة العمل الخيري ليتماشى مع التطور المعاصر خاصة مع الوسائل الحديثة ومستجدات العصر، مما أوحى إليّ من خلال هذه المقابلة اليأس من محاولة تطبيق دعم سياسات ترشيد الاستهلاك الأسري وغيرها من القضايا المعاصرة؛ لأن هذه القضية وغيرها من القضايا المعاصرة والتي تعد من التحديات

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

المعاصرة للنهوض بالدولة ليست محل اهتمام هؤلاء بل ولا مجرد تفكير يخطر على البال كفكرة عابرة.

ومع العدد الهائل الضخم للجمعيات الأهلية إلا انه يوجد ضعف فى الإنتاج المطلوب على أرض الواقع وكانت هذه النتيجة صادمة، حيث أنه يمكن العمل على نحو يحقق للدولة ارتقاءً كبيراً اذا قامت هذه الجمعيات وغيرها من منظمات المجتمع المدني بدورها الذي ينبغي على نحو التطورات المعاصرة والمستجدات المجتمعية الراهنة، ولو كانت هذه المنظمات على قدر التحدي التي تتبناها الدولة للارتقاء بالمجتمع من خلال قيام هذه المنظمات بدورها من تطوير سياسة عملها وتبني القضايا المحورية التي تحفظ على المجتمع أمنه واستقراره ورخاءه وعلى رأس هذه القضايا دعم سياسات ترشيد الاستهلاك الأسري.

- أن هناك إهداراً واضحاً لكثير من موارد الجمعيات الأهلية؛ وذلك لضعف ثقافة ترشيد الاستهلاك، وللعمل العشوائي الغير قائم على أسس علمية وثقافية في استعمال وتوزيع هذه الموارد بعدالة مما يؤدي إلى إهدارها وتبديدها ووضعها في غير محلها، وهذا يتفق مع نظرية الخطورة البيئية التى اشارت الى ان اهدار المورد من اهم معوقات التنمية المتواصلة.
- الانفصال الكبير ووجود فجوة بين توجيهات وسياسات الدولة نحو التطوير واستغلال الموارد والطاقات وبين عمل كثير من الجمعيات الأهلية التي تعمل في اتجاهات معاكسة لسياسة الدولة أو التي لا أثر لها على أرض الواقع لعدم تبني هذه الجمعيات أهداف وغايات واضحة تسعى هذه إلى تحقيقها.
- رفض عدد من السادة أعضاء الجمعيات الأهلية مجرد عرض القضية واعتبار ذلك وهما وخيالا لن يتحقق على أرض الواقع لاعتبارات ثقافية وأعراف مجتمعية يروا أنها من المستحيل أن تتغير، ويروا أن البديل عن هذه القضية العمل على الطاقات الموجودة

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

بحسب الإمكان دون النظر إلى قضية ترشيد الاستهلاك لأنها قضية صعبة التحقيق وبعيدة الحلول.

- إقتراح بعض السادة الأعضاء حلولا جوهرية لها تأثير عظيم اذا تحولت إلى حلولا عملية واقعية، وستكون محل اهتمام ونظر وذكر في عرض الحلول لهذه القضية الجوهرية المهمة.
- أن عددا كبيرا من أعضاء الجمعيات الأهلية يحمل مؤهلات متوسطة والبعض منهم لا يحمل مؤهلا أصلا، مما يدل على عدم الاهتمام بمؤهلات السادة الأعضاء، الامر الذى يمثل عائقا فى تفهمهم لقضية ترشيد الاستهلاك، فبعضهم عبر عن رفضه للقضية والبعض الاخر اخذها محلاً للسخرية.

وفى ضوء ما سبق يتضح مدى خطورة القضية على المستوى المحلى والاقليمى بل والعالمى، الامر الذى يتطلب تكثيف كافة جهود الدولة فى السير وفقا لرؤية مصر ٢٠٣٠ من اجل مستقبل افضل ومن اجل الحفاظ على حقوق الاجيال القادمة، وذلك من خلال خطط واعية يعرف بها الفرد الطريق السليم والصحيح للاستخدام الأمثل، فما أحوجنا اليوم الي ترشيد الإنفاق والاستهلاك للحد من فوضي الإهدار والإسراف غير المبرر توفيرا للنفقات وحفاظا علي الأصول وتقليل الشكوي من قلة الدخل، ويدعم ذلك بعض الدراسات مثل عباس سبتي (٢٠١٢)، نجوى الشايب (٢٠١٦)، ياسر عيد شحاتة (٢٠١٨)، ونهلة صلاح (٢٠١٩).

وهنا تأتى أهمية نشر ثقافة الترشيد في حياتنا للحفاظ على مواردنا المادية والطبيعية المحدودة من الضغط والخطورة البيئية وأيضا تخفيف العبء عن الدولة، فترشيد الاستهلاك يعنى تعديل الأنماط والعادات الاستهلاكية بحيث يتسم السلوك الاستهلاكي سواء للفرد أو الأسرة بالتعقل، الاتزان، الترشيد، بحيث يكون استهلاك الفرد من الأغذية والطاقة والمياه بالكميات والنوعية التي تفي بكافة احتياجاته دون زيادة أو نقصان تحقيقا للتنمية المستدامة.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

ويتفق ذلك مع نظرية الحاجات التى أشارت الى ان احتياج الفرد يخلق لديه طاقة توجه سلوكه من اجل اشباع حاجاته، وهنا يبرز دور الجمعيات الاهلية فى نشر الوعى لدى المجتمع بضرورة انتماء الافراد لتلك الجمعيات لما لها من دورا هاما فى تلبية واشباع الاحتياجات للمستحقين بالفعل وكذا الفئات الأولى بالرعاية، وهو الامر الذى يتطلب معرفة الافراد بهذه الجمعيات وأماكنها وكافة الخدمات التى تقدمها، مما يتطلب نوعا من النشر الاعلامى الهادف وصولا الى كافة الافراد باختلاف المستويات فى جميع المناطق وجميع المدن والقرى فى الريف والحضر لضمان وصول الدعم الى مستحقية فى انحاء البلاد.

وفيما يلى ملخص لبعض المقابلات التى تمت مع مسئولى الجمعيات:

- **مقابلة مع المسئول بجمعية عباد الرحمن الخيرية بمنطقة حدائق القبة بالقاهرة.**

كانت إدارة المقابلة على النحو التالي:

بسؤال رئيس الجمعية عن دور جمعية عباد الرحمن في دعم سياسات ترشيد الاستهلاك الأسري؟ أكد على التالي: حقيقة وإن كانت هذه القضية في غاية الأهمية إلا أنها ليست موجودة على أرض الواقع؛ وذلك لضعف المقومات الدافعة لتحقيق سياسة الترشيد في الاستهلاك؛ خاصة وأن الجهات المعنية ليس في قائمة اهتماماتها هذه القضية ولم تهتم بها لا من قريب ولا من بعيد، وإنما كان معظم اهتمامات الجهات المعنية إخلاء الجمعيات من الأفكار المتشددة والكيانات الإرهابية، ومراجعات الحسابات المادية بشكل أوسع، مع العلم أن قضية ترشيد الاستهلاك قضية في غاية الأهمية على المستوى المجتمعي والأسري والشخصي خاصة مع الصعوبات المعيشية التي تواجهها الأسر المصرية في الوقت المعاصر.

بسؤال رئيس الجمعية عن دور منظمات المجتمع المدني في رفع الوعي البيئي؟ في الحقيقة إن دور منظمات المجتمع المدني في هذه القضية ضعيف جدًا، وذلك لأنها قضية

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

كبيرة جدًا أكبر من قدراتنا، وتحتاج إلى دعم كبير من الدولة، وهذا غير موجود على أرض الواقع.

ماهي المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تحقيق ترشيد الاستهلاك الأسري؟ أكد رئيس الجمعية بأن المعوقات كثيرة؛ ولكن أهمها غياب ثقافة سياسة الاستهلاك أصلاً عن البيوت وهذا يرجع إلى التقصير الكبير لمؤسسات الدولة المعنية بهذا الأمر،مثل وزارة التربية والتعليم والتي بدورها من المفروض أن تضع من جملة مناهجها منهج سياسة ترشيد الاستهلاك وخاصة في الأساسيات، حتى نربي جيل جديد منذ صغرهم على الترشيد في جميع أمورهم، فيتم تنشئتهم على مفهوم ترشيد الاستهلاك، وكذلك وزارة التعليم العالي بوضع توجيهات وورش عمل للسادة أعضاء هيئة التدريس بالتركيز على هذه القضية ووضعها ضمن أولوياتهم في التدريس والتوجيه وعقد مؤتمرات علمية يكون الهدف منها تثقيف الشباب والطلبة وتوعيتهم وتوجيههم لفهم هذه القضية وتبنيها ونشرها بين الناس، وكذلك وزارة التضامن الاجتماعي وذلك بعقد الدورات التثقيفية للقائمين على الجمعيات الأهلية لنشره هذه الثقافة بين الناس خاصة وأنهم على اتصال دائم بالأسر الفقيرة في المجتمع.

- **مقابلة مع المسئول بجمعية أبو سمبل الخيرية بحي روض الفرج بالقاهرة.** ٠كانت إدارة المقابلة على النحو التالي:

بسؤال رئيس الجمعية عن دور المجتمع المدني في تنفيذ سياسات ترشيد الاستهلاك الأسري؟ أكد أولاً كثير بل ربما جميع الجمعيات الأهلية لا تعمل في هذا المجال، لأن سياسة ترشيد الاستهلاك موضوع أكبر من حجم أي جمعية أهلية، لأنه يحتاج إلى قوانين ومشاركات فعالة من جميع مؤسسات الدولة الرسمية والغير رسمية.

وبسؤاله عن دور منظمات المجتمع المدني في رفع الوعي البيئي؟ أشار الى أن دور منظمات المجتمع المدني في هذه القضية يعتبر غير موجود وذلك لأنها قضية كبيرة جدًا،

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

فكما قلت سابقًا بأن قضية سياسة ترشيد الاستهلاك أكبر من امكانياتنا وتحتاج إلى دعم كبير من الدولة وهذا غير موجود على أرض الواقع.

وبسؤاله ما هي المعوقات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في تحقيق ترشيد الاستهلاك؟ أوضح قائلاً أن أول معوقات موضوع ترشيد الاستهلاك أنه ليس من ضمن اهتمام الجمعية، لو اردنا أن نجد حلاً فعليًا للمشكلة، فالقائمين على مؤسسات المجتمع المدني هم أول المعوقات، لأن مؤسسات المجتمع المدني من المفروض جزء من لا يتجزأ من المجتمع ولابد أن يكون الدور الأكبر علي هذه المؤسسات، لكن معظم هذه المؤسسات ليس لها أي دور فعال؛ يعني مثلاً لو تم تجميع الأسر المستفيدة من مشروعات الجمعية، ويقوم أحد المتخصصين في مجال الاجتماع بعمل محاضرة توعية وتثقيف في إيجابيات ترشيد الاستهلاك بالنسبة للفرد والمجتمع، وهناك معوق آخر أن الجهة المنوط بها متابعة نشاط الجمعيات الأهلية وهي وزارة التضامن الاجتماعي لم تنوه أو تشير إلى الاهتمام بهذا الأمر، ولم تتطرق اللائحة التنفيذية لأنشطة تلك الجمعيات إلى مثل هذا النشاط والحث عليه، بالاضافة الى أن ثقافة ترشيد الاستهلاك غير موجودة في مجالات (التعليم، الثقافة والإعلام) أو أي وزارة من وزارات الدولة.

توصيات البحث

فى ضوء ما سبق من أراء خاصة بمسئولي الجمعيات الاهلية عن دعم سياسات ترشيد الاستهلاك الأسرى يوصى الباحثون بالآتى:

١- ضرورة تبني قضية ترشيد الاستهلاك من مؤسسات وجهات حكومية كوزارة الإعلام والثقافة والتضامن الاجتماعي والتربية والتعليم والتعليم العالي والأوقاف، وقيام كل مؤسسة ووزارة بدور واضح وفعال لخدمة هذه القضية وتفعيلها على أرض الواقع.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

٢- تشديد الرقابة المالية والادراية على الجمعيات الاهلية لضمان وصول المساعدات لمستحقيها من الفئات الأولى بالرعاية بعد بحث حالاتهم والتاكد من إحتياجهم الفعلى.

٣- إعادة النظر في قانون الجمعيات الأهلية فيما يخص اشتراط المؤهلات في عضوية الأعضاء، وأن يكون شرط الالتحاق بعضوية مجلس إدارة الجمعيات الأهلية من حاملي المؤهلات العليا، مع الاهتمام بتدريبهم ورفع كفاءتهم وتحسين مهاراتهم فى مجالات التنمية المختلفة.

٤- وضع برامج لزيادة المشاركة الشعبية، وكذا التوسع فى مساهمات رجال الاعمال والقادرين فى المشروعات التى تقدمها الجمعيات، والنظر فى تنسيق الجهود بين الجمعيات وبعضها سعيا لحصول كل فرد وكل اسرة على متطلباتها بعد التاكد الفعلى من احتياجها.

٥- أن تقوم المجالس الشعبية والمحلية بدورها في خلق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في كافة مناحي المجتمع المحلي والقيام بدوره التنموي والحفاظ على الموارد من خلال تبني سياسة دعم ترشيد الاستهلاك.

المراجع

أحمد محمد موسى (٢٠٠٧): الخدمة الاجتماعية وحماية البيئة، القاهرة: المكتبة العصرية للنشر.

اسراء جبريل رشاد (٢٠١٦): المجتمع المدنى ومساهمته بتنفيذ آليات التنمية المستدامة فى إطار محاور استراتيجية ٢٠٣٠ ، المركز الديمقراطى العربى للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية.

أمانى قنديل (٢٠٠٨): الموسوعة العربية للمجتمع المدنى، القاهرة: مكتبة دار الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 3178-2636

إنجي محمد عبد الحميد (٢٠١٠): دور المجتمع المدني في تكوين رأس المال الاجتماعي: دراسة حالة للجمعيات الأهلية في مصر، القاهرة: المركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

أمال عبد الرحيم (٢٠١٢): اتجاهات الطالبة الجامعية السعودية نحو ثقافة ترشيد الاستهلاك، مجلة جامعة دمشق، العدد الاول، المجلد ٢٨، كلية الاداب والعلوم الانسانية.

حاتم عبد المنعم أحمد (٢٠١٥): التنمية المتواصلة "فلسفة حياة ومنهج للفرد والجماعة والمجتمع"، القاهرة: بورصة الكتب للنشر.

حاتم عبد المنعم أحمد (٢٠١٧): الاتجاهات النظرية والمنهجية ومجالات الدراسة فى علم الاجتماع البيئى، القاهرة: المعراج للنشر.

حامد عبد السلام زهران (٢٠٠٥): الصحة النفسية والعلاج النفسى، الطبعة الرابعة، القاهرة: عالم الكتب.

حمدى على الفرماوى (٢٠٠٨): الحاجات النفسية فى حياة الناس اليومية، القاهرة: دار الفكر العربى.

راندا يوسف محمد ومصطفى حمدى احمد (٢٠١٩): دور منظمات المجتمع المدنى فى التنمية الريفية بمحافظة اسيوط، مجلة كلية الزراعة.

رشا الصوالحة (٢٠٢١): تعريف منظمات المجتمع المدنى، موقع موضوع، أنظمة دولية حول العالم، https://mawdoo3.com .

طلعت أسعد عبد الحميد، ياسر عبد الحميد الخطيب، طارق محمد خزندار (٢٠١٢): سلوك المستهلك "المفاهيم المعاصرة والتطبيقات"، الطبعة الثالثة، المملكة العربية السعودية: مكتبة الشقرى.

عباس سبتى (٢٠١٢): إدمان عادة الاستهلاك والإسراف في مجتمعاتنا، شبكة الألوكة الثقافية.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

محمود إبراهيم ملحم (٢٠١٧): دور منظمات المجتمع المدنى فى تدعيم التنمية الشاملة، المؤتمر العلمى الدولى، الإدارة العامة تحت الضغط: نحو إدارة عامة مرنة متجاوبة تعاونية تحولية، جامعة بير زيت بالتعاون مع الرابطة الدولية لمدارس ومعاهد الإدارة (IASIA) وشبكة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لبحوث الإدارة.

نادر أبو الفتوح، نادر (٢٠١٧): الترشيد.. ثقافة دينية غائبة، جريدة الأهرام.

نجوان حسن عبده (٢٠١٦): برامج سياسات الرعاية الاجتماعية الموجهة للفقراء في مصر، رسالة دكتواره، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

نجوى الشايب (٢٠١٦): ثقافة الاستهلاك الترفى فى الريف المصرى – دراسة أنثروبولوجية بإحدى قرى محافظة الشرقية. مجلة كلية البنات، جامعة عين شمس.

نهلة صلاح على (٢٠١٩): المتغيرات البيئية والنفسية المرتبطة بسلوك ترشيد الاستهلاك الاسرى لدى المرأة المصرية فى ضوء العوامل الخمسة الكبرى للشخصية، حوليات كلية الآداب، جامعة عين شس.

هويدا عدلى (٢٠٢٠): واقع العمل الاهلى فى مصر الفرص والتحديات، دراسات فى حقوق الانسان، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

وزارة التربية والتعليم، الدليل المرجعى للقضايا العالمية والمهارات الحياتية فى المناهج الدراسية، جمهورية مصر العربية.

ياسر عيد أحمد شحاتة (٢٠١٨): التحولات الاجتماعية وثقافة الاستهلاك فى المجتمع المصرى – دراسة ميدانية على عينة من الأسر فى الريف والحضر. رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بورسعيد.

Aljunid S. (1995): The Roles Of Privet Medical Practitioners and Their Interactions with Public Health Services in Asian Countries Health Policy and Planning 10\4; 333-49.

Howes, M. (1997): NGOS and the institutional development of membership organisations: Thw evidence from dix cases. Journal of international Development 9 (4).

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

THE ROLE OF CIVIL SOCIETY ORGANIZATIONS IN SUPPORT OF POLICIES TO RATIONALIZE HOUSEHOLD CONSUMPTION A STUDY ON SOME CIVIL ASSOCIATIONS IN THE CITY OF CAIRO

Mervat I. Abdel Ghani [(1)]; Hoda A. Momen[(2)]; Nahla S. Ali [(3)] and Amal A. Atwa[(2)]

1) Post graduate Student, Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University 2) Faculty of Education, Ain Shams University 3) Faculty of Graduate Studies and Environmental Research, Ain Shams University.

ABSTRACT

The aim of the research is to identify the role of civil society institutions in supporting the policies of rationalizing family consumption, and to reveal the most important obstacles that limit the role of these institutions in carrying out their mission. The researchers relied on the descriptive approach and the case study, as well as the in-depth interview of a sample of (25) NGOs affiliated with the Ministry of Social Solidarity in Cairo Governorate.

The results revealed a clear defect in understanding the policies of rationalizing consumption, and the associations' lack of interest in the issue of rationalizing consumption on the grounds that it needs the attention of major state institutions. A clear waste and waste of many of the associations' resources, due to random work that is not based on scientific and cultural foundations in the use and distribution of these resources and misplaced them.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178

The results also indicated the existence of a large gap between the orientations and policies of the state towards development and the exploitation of resources, and the work of many NGOs working in opposite directions, in addition to the lack of attention to the qualifications of the members of the associations, which was reflected in the officials' understanding of the issue and their attempts to find a solution.

The research recommended the necessity of tightening financial and administrative control over NGOs to ensure that aid reaches its beneficiaries after examining their cases and ascertaining their actual need, and reconsidering the NGO law regarding the requirement of qualifications for membership of members, and that the condition for joining the NGO's board of directors should be holders of higher qualifications. As well as paying attention to the training of civil society workers, raising their efficiency and improving their skills in various areas of development. In addition to the need for coordination between community organizations and various ministries to develop programs to increase popular participation, and expand the contributions of businessmen and those who are able in the projects they submit to associations..

Key words: Civil society, Rationalization of household consumption.

الترقيم الدولي ISSN 1110-0826
الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني 2636-3178